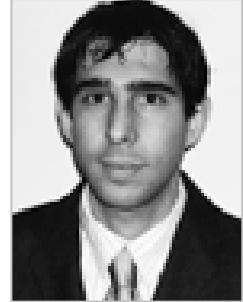


روسيا.. دراسة حالة



الكساندر شوكونيكوف**



مارك شليفير*

تجربة روسيا إزاء الأزمة الاقتصادية.. أخطاء ودروس مستفادة

نضبت مصادر الحصول على تمويل دولي، اتضح أن روسيا من أكثر بلدان الأسواق الناشئة تأثراً، حيث شهدت أكبر معدلات انخفاض في العالم في المنتجات الصناعية - فاق حتى الانخفاض الذي حدث عند انهيار الاتحاد السوفيتي - فقد انخفضت بورصتا الأوراق المالية (إحدهما تتعامل بالدولار الأمريكي والأخرى بالروبل) بنسبة 80% عن معدلها المرتفع في الصيف الماضي. وفي نفس الوقت تقوم روسيا الآن بالسحب بسرعة كبيرة من أرصدها دفاعاً عن عملتها المحلية، ومساندة للشركات المحلية بها، وإبقاءً على استمرارية المدن التي تعيش على صناعة واحدة أو مصنع واحد. بل إن الحكومة الروسية تتوقع الآن إنفاق كل صناديق رأس مالها لتغطية العجز في السنوات المقبلة، كما فقدت الحكومة سيطرتها على التضخم والبطالة. وللوهلة الأولى قد يبدو الأمر غريباً، كيف لاقتصاد يفترق إلى الأجهزة المالية العديدة والمعقدة - كما هو الحال في اقتصادات البلدان النامية - أن يعاني هذه المعاناة الشديدة نتيجة للأزمة العالمية للاقتراض. فرغم أن السلطات الروسية عادة ما تلقى باللوم نتيجة لهذه الظروف على الطبيعة العالمية للأزمة، إلا أن تعرض الاقتصاد الروسي لهذه الضربات العنيفة يرجع أساساً إلى عدة أسباب محلية.

يعتقد البعض أن روسيا قد حققت في العقد الماضي نجاحاً ملحوظاً بنمو اقتصادي مرتفع، وفائض مستمر في الميزانية، وسداد لديونها الخارجية، وتراكم ضخم لاحتياطها في البنك المركزي، علاوة على إنشائها لصندوقين سياديين (حكوميين)، وزيادة في الدخل الحقيقي. إضافة إلى أن عدة أفراد منها نجحوا في أن يصبحوا من أصحاب الملايين على المستوى العالمي، بينما يرى البعض الآخر أن كل ذلك ليس سوى قمة جبل الجليد وأن ما خفي تحت السطح أكثر تعقيداً.

فقد أظهرت الأزمة المالية والاقتصادية الحالية بعض المشاكل الجوهرية التي لم يتمكن الاقتصاد الروسي من مواجهتها، فقد كان من السهل تجاهل هذه المشاكل عندما كانت الأموال تتدفق بغزارة، إلا أنه لم يعد بالإمكان تجاهلها الآن. وهي المشاكل التي قد تود الدول الغنية في الشرق الأوسط أن تدرسها، تلك التي ساهمت - سواء عن عمد أو عن غير عمد - في تحقيق هذه المعجزة الروسية في العقد الماضي.

إن الأوضاع الحالية في روسيا توضح تماماً الكيفية التي يمكن بها للأزمة المالية أن تنتشر بسرعة وتحدث تغييراً في الاقتصاد الحقيقي. ففي عام 2008 عندما انفجرت الفقاعة الاقتصادية العالمية

*** مسئول
البرامج
لمنطقة آسيا
وأوروبا**

**** كبير
المسؤولين
عن البرنامج
العالمي
بمركز
المشروعات
الدولية
الخاصة**



عندما انفجرت الفقاعة الاقتصادية العالمية، انضح أن روسيا من أكثر بلدان الأسواق الناشئة تأثراً، حيث شهدت أكبر معدلات انخفاض في العالم في المنتجات الصناعية، فاق حتى الانخفاض الذي حدث عند انهيار الاتحاد السوفيتي.

**على البلدان
أن تنظر
إلى الداخل
لتحديد طبيعة
مشاكلها
الاقتصادية،
فلوم الآخرين
على المشاكل
التي تعاني
منها البلاد
قد يكون
استراتيجية
سهلة، إلا
أنه لا يساعد
على حل هذه
المشاكل.**

محدودية أثر الاستثمار في إنشاء محافظ للأوراق المالية. لقد كانت السلطات الروسية تفاخر بنجاحها في خلق أسرع أسواق رأس المال نمواً في أوائل القرن الحالي، عندما فاق نجاح بورصتي الأوراق المالية بها العديد من بورصات الأوراق المالية في بلدان الأسواق الناشئة، إلا أن الانهيار السريع لهذه الأسواق في سنة 2008 (فقدت أكثر من 80% من قيمتها في أقل من ستة أشهر) أكد أن هذه البورصات كانت بطبيعتها معتمدة على المضاربة، كما أثبت أن الاستثمار في إنشاء محافظ أوراق مالية لا يستطيع - بل لا يجب - أن ينظر إليه باعتباره بديلاً عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة. فالمعيار الأساسي الأكثر دقة لقياس نوعية مناخ الاستثمارات في بلد ما هو الاستثمارات الأجنبية المباشرة وليس الاستثمار في إنشاء محافظ أوراق مالية، ذلك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تمثل ارتباطاً طويلاً الأجل من قبل المستثمرين، واستعداداً منهم لقبول تقلبات الاقتصاد المحلي الحقيقي ارتفاعاً وانخفاضاً. وبمعنى آخر أن هناك احتمالات قليلة جداً لأن تكون المضاربة هي الدافع الأساسي للاستثمارات الأجنبية المباشرة، إضافة إلى أن التركيز على الاستثمارات الأجنبية المباشرة - بدلاً من التركيز على الاستثمار في إنشاء محافظ

إن النظر بعمق إلى التدهور الاقتصادي في روسيا، والمحاولات التي بذلتها السلطات الروسية حتى الآن لمواجهته، يعتبر درساً لا بد للأسواق الناشئة الأخرى - خاصة في بلدان شمال إفريقيا والشرق الأوسط - الاستفادة منه.

الدرس الأول: نوعية الاستثمارات الأجنبية.. معيار جيد لقياس صحة مناخ الأعمال

لا بد أولاً من إيضاح نقطتين تتعلقان بالتجربة الروسية في مجال الاستثمارات الأجنبية، الأولى: أن نمو بورصات الأوراق المالية لا يعتبر دائماً مقياساً لنوعية مناخ الاستثمار، فالأهم من ذلك هو هيكل هذه البورصات وقدرتها على الاستدامة.. والثانية: أنه من الضروري أن تتجاوز نظرتنا مجرد المؤشرات العامة للاستثمارات الأجنبية لتحديد مدى مساهمة المستثمرين الأجانب في اقتصاد بلد ما، فالأهم من ذلك هو السلوك العام للمستثمرين تجاه هذا البلد، فهذا هو المقياس الحقيقي للحالة الاقتصادية.

وتتعلق النقطة الأولى في هذا المجال بتجربة الاقتصادات المختلفة في أعقاب الأزمة المالية الآسيوية في سنة 1997، عندما أدى التدفق الغزير لرؤوس الأموال للخارج إلى تصعيد الأزمة وكشف

المفترض أن يثير عدم قدرة روسيا على جذب نوعية جيدة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة - في الوقت الذي كسرت فيه الاستثمارات العالمية الأرقام القياسية إذا ما قورنت بالنمو السريع في الأسواق المالية الروسية - عدة أسئلة مهمة، كان على معدي السياسات الالتفات إليها. وعلى سبيل المثال لماذا تجاهل المستثمرون الأجانب إلى حد بعيد هذا البلد رغم فرص النمو الهائلة فيه؟ وما معنى ذلك؟.. وما هي الرسالة التي يرسلها للعالم بشأن مناخ الاستثمار والأعمال وصحة الاقتصاد الروسي؟. كانت الإجابة على مثل هذه الأسئلة كفيلاً بأن تدق ناقوس الخطر قبل وقوع هذا الانهيار المضحك للاقتصاد الروسي.

الدرس الثاني : الحذر إزاء اتخاذ الإجراء بتحويل ديون الشركات إلى ديون سيادية (حكومية).

عندما وصلت آثار الأزمة الآسيوية إلى روسيا في أغسطس 1998، كانت الحالة المالية للبلاد مختلفة تماماً عما أصبحت عليه بعد عشر سنوات، ذلك أن الاقتصاد الروسي حتى عام 1997 وطوال فترة التسعينيات لم يتمكن من تحقيق نمو يذكر، أو تحصيل ضرائب، كما أنه كان يعاني من عجز دائم في الميزانية، وفي محاولة للسيطرة على التضخم. وبدلاً من قيام روسيا بتغيير سعر الصرف الرسمي والتوقف عن تغطية العجز في ميزانيتها بطباعة أوراق النقد، قامت بالاقتراض الضخم من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرهما من المؤسسات المالية، إضافة إلى إصدارها لأذونات حكومية قصيرة وطويلة الأجل. ونتيجة لذلك تعدى حجم الدين الحكومي 240 بليون دولار، كما وصل حجم الفوائد على القروض إلى أكثر من 40% من الدخل القومي، بل وارتفعت الالتزامات الحكومية على المدى القصير في الأشهر السابقة على الأزمة إلى أكثر من 150%.

وهنا يجب أن نتساءل بشأن ما يبدو أنه الدرس الأساسي الذي تعلمه القادة الروس من هذه الأزمة: هل كان السبب في هذا التعسر هو المبالغة في سعر الصرف، أم في تثبيت سعر الصرف؟.. الإجابة بـ "لا"، فقد كانت هذه من عوامل الانهيار المفاجئ في سنتي 2008 و2009. هل كان السبب في ذلك هو انهيار أسعار البترول وعدم تنوع الاقتصاد؟.. الإجابة بـ "لا" أيضاً كما سنبين فيما بعد. هل كان الخوف من انهيار القطاع العام؟.. الإجابة بـ "لا" أيضاً فقد تضخم حجم العاملين في القطاع العام والقطاع الحكومي في روسيا حيث تضاعف عدد العاملين في هذين القطاعين منذ سنة 2000، وسيطرت الحكومة كأمر واقع على معظم الصناعات. إن الدرس الحقيقي الذي يجب أن يستفيد منه القادة



انخفضت بورصتا الأوراق المالية (إحدهما تتعامل بالدولار الأمريكي والأخرى بالروبل) بنسبة 80% عن معدلها المرتفع في الصيف الماضي.

معظم رؤوس الأموال الأجنبية التي استثمرت في روسيا في التسعينيات كانت مجرد رأس مال روسي سبق هروبه من قبل، يعود مرة أخرى إلى موطنه الأصلي.



الأوراق المالية - يمكن أن يحفز التنوع الاقتصادي، وهو أمر جوهري بالنسبة لروسيا التي يعتمد اقتصادها أساساً على الموارد الطبيعية. وهذا ما سنبينه فيما بعد.

وتتعلق النقطة الثانية بنوعية الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد شهدت روسيا نمواً محدوداً فيها خلال فترة نجاحها الاقتصادي في أوائل القرن، إلا أن النظرة المتعمقة لهذه الاستثمارات تكشف بعض الحقائق والاتجاهات المثيرة للاهتمام. ذلك أن معظم رؤوس الأموال الأجنبية التي استثمرت في روسيا في التسعينيات كانت من البلدان المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالبلاد التي عرفت باستقبالها لرأس المال الهارب، مثل المملكة المتحدة ولوكسمبورج وقبرص ومالطة وسويسرا. ولقد كانت هناك أقوال مؤيدة بالظواهر على أن الجزء الأكبر من هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة كانت مجرد رأس مال روسي سبق هروبه من قبل وأنه يعود مرة أخرى إلى موطنه الأصلي.

وبشكل عام عادة ما ينظر إلى عدم رغبة المستثمرين الأجانب بالالتزام الجاد في بلد ما على أنه دليل على عدم قدرة هذا البلد على المنافسة، وارتفاع معدلات الفساد بها بسبب قصور في أداء المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. لقد كان من

**الحوار
الجماهيري
ومناقشة
حلول الأزمة
أمر بالغ
الأهمية..
فتدقق
المعلومات
ضروري
للبحث عن
حلول للأزمة،
خاصة
بالنسبة
لرجال الأعمال
حتى يتمكنوا
من اتخاذ
القرارات
الصحيحة.**

الروس من أحداث 1998 هو ضرورة تفادي اقتراض الدولة من الخارج بأي شكل، وضرورة بناء الدولة لاحتياطها والحد من وجود عجز في الموازنة، وإدارة فائض التجارة ورأس المال والحسابات الجارية بشكل جيد.

وبانتعاش أسعار النفط كان قرار روسيا بسداد ديونها الخارجية وبناء احتياطي قراراً حكيماً. ذلك أن دين الدولة كان قد ارتفع بشكل خطير - إلا أنه كانت هناك بعض الاتجاهات السلبية غير الظاهرة لهذه السياسة وإن كان لمعظمها طابع سياسي أو دعائي. فقد أعلن في عدة مناسبات أن روسيا على وشك أن تسترد قوتها وتقوم من نكستها، وانها لم تعد تحت رحمة الأجانب أو المؤسسات الدولية التي فرضت عليها شروطاً قاسية للاقتراض، وان روسيا تحررت من الدين الأجنبي وعادت مرة أخرى دولة قوية ولاعباً أساسياً في الساحة الدولية. أو بمعنى آخر يبدو أن الحماس للاقتصاد القومي كان هو القوة الدافعة لسداد هذه الديون.

وفى نفس الوقت غاب عن القادة الروس أن الشركات الروسية الخاصة كانت قد اقترضت مبالغ هائلة من أسواق المال الدولية، وعندما دفع نفس هذا الحماس للاقتصاد الوطني روسيا إلى توسيع نطاق دور الدولة في الاقتصاد، أتضح انه رغم تخلصها من الناحية الفعلية من ديونها الخارجية إلا أن تحويل ديون الشركات إلى ديون حكومية كان أشبه ما يكون بالتأميم، وقد نما هذا الاتجاه مع تزايد الأزمة. وتفيد آخر التقارير أن الحكومة تسعى جاهده لإعادة هيكله 400 بليون دولار من هذا الدين، بما يهدد بشكل جدي احتياطي الدولة.

والمواقع أن توسيع نطاق دور الدولة في الاقتصاد هو إلى حد ما محاولة لإنقاذ الصناعة ومنع انهيارها الكامل، كما انه إلى حد ما إنقاذ للصفوة الصغيرة الحاكمة ذات العلاقات المتشابكة، إلا أن أكثر ما كان يقلق في هذه الظروف هو خوف الدولة الشديد من أن تفقد سيطرتها على مواردها الاستراتيجية، ووقوع هذه الموارد في يد البنوك الأجنبية. كما أن توسيع دور الدولة في الاقتصاد لابد أن يصحبه الالتزام بشكل أكبر فأكبر بتخصيص جزء كبير من احتياطي الأموال والصناديق لسداد ديون الشركات الروسية الكبرى.

إذا ما هو الدرس المستفاد من ذلك؟.. الإجابة هي تفادي الوقوع في الحماس للاقتصاد الوطني، إذا كانت مديونية الشركات المملوكة للدولة ضخمة، فقد يؤدي ذلك إلى أن تجد الدولة نفسها تتحمل جزءاً كبيراً من ديون الشركات المحلية التي ستتحول إلى ديون عليها، وهي ديون قد يصعب سدادها مع ضعف ثقة المستثمر في مثل هذه الدولة وخاصة مع تباطؤ اقتصادها.

تعدى حجم الدين الحكومي 240 بليون دولار، كما وصل حجم الفوائد على القروض إلى أكثر من 40% من الدخل القومي، وارتفعت الالتزامات الحكومية على المدى القصير في الأشهر السابقة على الأزمة إلى أكثر من 150%.

الدرس الثالث: تفادي لعنة الموارد الطبيعية..

رغم الإغراء الكبير باللاجوء إليها.

مع انخفاض أسعار المواد الخام تدهور الاقتصاد الروسي، ففي أثناء أزمته 1998 و2008، كان 75% على الأقل من صادرات روسيا - ومن ثم وبالتبعية استقرار موازنتها بل واقتصادها بشكل عام - يعتمد على النفط والغاز الطبيعي وغيرهما من الموارد الطبيعية. فقد اتفق الاقتصاديون منذ فترة طويلة على أن المواد الخام الطبيعية قد تؤثر سلباً على النمو، وعليه فقد اتبعت الحكومات الناجحة استراتيجيتين لحل هذه المشكلة: أولاً تنويع الاقتصاد، وثانياً توفير الدخل من هذه المصادر باستثماره بشكل مستمر ومتلاحق.

وقد نجحت روسيا إلى حد كبير في الاحتفاظ بعائداتها من الموارد الطبيعية، والسيطرة على التضخم، وبناء احتياطي، وتحقيق توازن في الموازنة، وتنمية الصناعات المملوكة للدولة، وتخصيص موارد لكي تستخدمها في الأوقات العصيبة. إلا أن الأزمة الحالية كشفت عن القدرة المحدودة لهذا المنهج، فقد أنفقت روسيا جزءاً كبيراً من مئات البلايين في بناء احتياطي يضمن استقرار العملة، وقد كان ذلك يعنى إلى حد ما مجرد إهدار لمواردها نظراً لأن العملة في نهاية

على البلدان
تفادي الاعتماد
أكثر مما يجب
على الموارد
الطبيعية
مهما كانت
الإغراءات..
ولابد من خلق
ظروف مواتية
لإعادة استثمار
عائداتها
في قطاعات
اقتصادية
أخرى.



مع انخفاض أسعار المواد الخام تدهور الاقتصاد الروسي، ففي أثناء أزمته 1998 و2008، كان 75% على الأقل من صادرات روسيا يعتمد على النفط والغاز الطبيعي.



وهكذا يتضح أنه حتى قبل أن تضرب الأزمة أطناها بشدة، عندما كانت الأسعار في السوق العالمية لا تزال مرتفعة، بدأت شركات النفط الروسية تعاني من انخفاض إنتاجها، ويقال - حسب احد التقديرات - إن شركة "غازبروم" كانت تتفق 60 مليون دولار سنوياً فقط على البحوث والتنمية، في الوقت الذي كانت الشركات الغربية تتفق البلايين.

ويرجع تخصيص هذه الأموال إلى حد ما إلى صعوبة إدارة الاستثمارات الحكومية الضخمة في بيئة عمل لا تتمتع بالحوكمة، ولا يتمتع فيها الإعلام بالحرية. وفي الوقت الذي حاولت فيه بعض البلدان ذات الثروات الطبيعية الضخمة أن تقلد تجارب بلدان مثل النرويج، فإنه من الصعب إدارة الأرباح المتحصلة من الموارد الطبيعية بنجاح في بلد لا يتمتع بالشفافية، ذلك أن الأرباح الناتجة عن استغلال الموارد الطبيعية في بلاد لا تلتزم بقواعد الحوكمة، ويتفشى فيها الفساد، ولا توجد بها رقابة كافية، يتم إدارتها وتوجيهها بما يحقق طموح بعض الساسة الأفراد بدلاً من أن تدار طبقاً للاعتبارات الاقتصادية العامة.

الدرس الرابع : تشجيع الحوار حول الشأن العام وإيجاد حلول له

الأمر لن تستطيع الصمود أمام ضغوط انهيار أسعار النفط، والموجات العاتية للمضاربة عليها. بل انه تردد أخيراً في روسيا أن موسكو قد تلجأ لإعادة إدخال نظام الرقابة على النقد كمحاولة أخيره للإنقاذ. وطبقاً لآخر تقديرات وزارة المالية فإن الأموال التي كانت روسيا تحتفظ بها لاستخدامها في الأوقات العصيبة قد لا تغطي أكثر من ثلاث سنوات - أو أقل - لكي يظل الإنفاق الحكومي الحالي عند مستواه، ولكن ماذا بعد هذه السنوات الثلاث؟.. كما انه لا يجب تجاهل أن روسيا قامت في موازنتها العامة بزيادة إنفاقها كمحاولة لمواجهة الأزمة، وانها بتاريخها المعروف - أو بحديثها المنكر عن عيوب الاقتراض الخارجي إضافة إلى وضعها السياسي الدولي الحالي قد تجد صعوبة في البدء مره أخرى بالاقتراض.

ويبدو أن الدرس الأكبر والأشمل هو أن روسيا - بعد انهيار الاتحاد السوفيتي - لم تقم بتنويع اقتصادها بشكل كاف، فقد ظلت تعتمد اعتماداً كبيراً على استغلال مواردها الطبيعية، كما أن عدد المنشآت الصغيرة المسجلة بها لا يزيد عن أصابع اليد الواحدة لكل 1000 شخص، مقارنة بما يتراوح بين 50 و70 منشأة صغيرة لكل 1000 شخص في البلدان الصناعية الكبرى، إضافة إلى أن الشركات كثيراً ما تقع فريسة للوائح التنظيمية المقيدة بشكل مبالغ فيه، أو تفشى الفساد. والواقع انه قد تثبت أن الفساد الإداري هو احد العقبات التي تعرقل تنوع الاقتصاد في روسيا، وأن المناخ غير المواتي للأعمال لم يعرقل دخول المستثمرين إلى الأسواق الروسية فحسب بل انه أيضاً كان مسؤولاً عن سوء تخصيص الموارد محلياً، بما في ذلك رأس المال.

إن الاعتماد المبالغ فيه للاقتصاد الروسي على الموارد الطبيعية لم يمثل أي مشكلة أثناء فترة رئاسة بوتين، بل على العكس فقد كان هو قاطرة الانتعاش الاقتصادي الروسي، إلا أن الاعتماد لمدد طويلة على الطلب الدولي المتزايد والشديد على الموارد الطبيعية تلاه انهيار سريع عندما تبخر هذا الطلب، ووجدت العديد من الشركات أنها عادت من حيث بدأت، لأنها لم تقم باستثمار المكاسب الكبيرة - التي حققتها في فترة قصيرة - في بناء بنيتها التحتية، بل أن الدولة استخدمت هذه الأرباح في أغراضها الخاصة. وحتى شركات النفط والغاز اكتشفت أن أرباحها من استغلال الموارد الطبيعية التي حققتها في سنوات النمو الكبير، قد تم توجيهها لتغطية احتياجات قطاعات سياسية أخرى هامة مثل القطاع المالي وقطاع الإعلام، ولم يتم إعادة استثمارها لبناء قدرات جديدة.

على البلدان الاهتمام بشكل أكبر بمناخ الأعمال لضمان قيام الشركات وممارستها لنشاطها دون ضغوط ناشئة عن البيروقراطية أو من تفشى الفساد.. فالحوكمه ضرورية مع مراعاة البعد الاجتماعي والاقتصادي، وليس البعد السياسي فقط.

للغاية، فالحكومة تحاول الحفاظ على النظام وتفادي نشر الذعر بين الجماهير، وذلك بالرقابة الشديدة على انتشار المعلومات، وإعطاء أولوية ثانوية للمشاكل الداخلية، مع المبالغة في إظهار مشاكل الدول الأخرى، حتى أن الحكومة بدت وكأنها تقوم بدور السائق الذي يتفادي سقوط الأمتعة من العربات التي تسير أمامه - أي البلاد الأخرى نتيجة لسوء قراراتها الاقتصادية إلا أن الزمن اثبت أن نتائج ذلك كانت أكثر ضرراً. ذلك أن الحكومة عندما منعت إجراء حوارات سليمة وصحيحة عن طبيعة الأزمة، والبحث عن حلول لها، كانت في نفس الوقت تقيد اختياراتها بإيجاد سبل تفادي هذه الأزمة، ففي بلد تلو الآخر كان توفر المعلومات للجميع وسيلة ناجحة لإعداد سياسات فعالة، ومن ثم تكتسب مناقشة هذه الأمور علناً في وسائل الإعلام أهمية كبرى. إلا انه يجب ملاحظة أن مجرد إجراء حوارات عن المشاكل السياسية، ومحاولة إيجاد حلول لها، ليس ضماناً كافياً للتوصل إلى الحل السليم، لكنه على أية حال يزيد من "فرص" التعرف على هذه الطول، وروسيا ليست استثناء من هذه القاعدة.

والآن وبعد أن ازدادت حدة الأزمة بحيث لم يعد في الإمكان تجاهلها، أو تأجيل إيجاد حل لها، فإن نيران السياسة السابقة للحكومة قد ارتدت عليها، ففي الأسابيع القليلة الماضية بدا أن التغطية الإعلامية للأزمة في وسائل الإعلام المحلية قد زادت عن الحد، مما جعل المواطنين العاديين يصابون بالصدمة بدرجة أعلى مما لو تم إعلامهم من قبل، الأمر الذي يجعلهم يشعرون بأن الحكومة عاملتهم من قبل باعتبارهم سذجاً، إضافة إلى أن المتعلمين، وأولئك "الأكثر ثروة" كانوا على اطلاع بكل بيانات الأزمة منذ بدايتها، وعلى تطوراتها عبر الانترنت ومن المصادر الغربية، مما أفقدهم الثقة بالحكومة، وهم من كانت تعتمد على دعمهم مؤخرًا لزيادة الدخل الحقيقي للبلاد.

وهذا تقريبا ما حدث في التغطية الإعلامية لأزمة 1998، وكان من نتائجه أن الغالبية العظمى من الجماهير لم تدرك الحجم الحقيقي للأزمة ولم تستطع التنبؤ بوصول أثرها إلى روسيا، ومن ثم كانت صدمة المجتمع الروسي لانهايار 1998 كبيرة للغاية، باستثناء بعض أولئك الذين كانت لديهم المعلومات الكافية، فقاموا بتحويل مدخراتهم إلى عملات أجنبية قبل هذا الانهيار المدوي الذي أصابت شظاياها الجميع. إذا على الحكومات أن تتعلم من هذه التجربة وان تعيد النظر في استراتيجيتها في تقييد حرية وسائل الإعلام، وخاصة الآن مع الضرورة الملحة لوجود استراتيجيات لمواجهة هذه الأزمة.



عدد المنشآت الصغيرة المسجلة بروسيا لا يزيد عن أصابع اليد الواحدة لكل 1000 شخص، مقارنة بما يتراوح بين 50 و70 منشأة صغيرة لكل 1000 شخص في البلدان الصناعية الكبرى.



تكشف التقارير التي غطت بدقة أخبار الأزمة المالية في روسيا بعض الاتجاهات المثيرة للاهتمام، ففي المراحل الأولى للتدهور الاقتصادي بدا أن معظم أجهزة الإعلام الحكومية تفادت مناقشة الأزمة، بل ولم تستخدم تعبير "الأزمة" في كثير من الأحيان. وعندما وصلت الأمور إلى حد لا يمكن تجاهله بدأت أخبار الأزمة تظهر في الصحف على استحياء، وكان يغلب على هذه الأخبار، في معظم الأحيان، الحديث عن الطابع العالمي للأزمة وليس عن آثارها المحلية.

وفى الأيام التي كانت البورصات الروسية تنهار فيها، كانت قنوات التلفزيون الحكومي، على سبيل المثال، تظهر لقطات مختلفة لاجتماعات حكومية، ثم تعرض بعد ذلك الطوابير الطويلة للمتعبين في البلدان الأخرى، ولم تكن تناقش ما قد يشير إلى احتمال لحدوث انهيار في روسيا، حتى ان المطالع لهذه التقارير يشعر بأن هناك عالمين، أحدهما تعكسه وسائل الإعلام الرسمية، والآخر يظهره الواقع، فعلى سبيل المثال كانت التقارير الرسمية عن العمال الذين يتم الاستغناء عنهم تعطى انطباعاً بأن عددهم قد انخفض إلى النصف. والواقع أن الحكمة في ذلك بسيطة

**قبل أن تضرب
الأزمة أطنابها
بشدة بدأت
شركات النفط
الروسية
تعاني من
انخفاض
إنتاجها،
ويقال -
حسب أحد
التقديرات
- إن شركة
"غازبروم"
كانت تنفق 60
مليون دولار
سنوياً فقط
على البحوث
والتنمية،
في الوقت
الذي كانت
الشركات
الغربية تنفق
البلايين.**